

Distr.: General
8 March 2022
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 137 من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية لعام 2021

التقرير النهائي عن تطبيق الاستخدام المرن لأماكن العمل في مقر الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولاً - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في نسخة مسبقة من التقرير النهائي للأمين العام عن تطبيق الاستخدام المرن لأماكن العمل في مقر الأمم المتحدة (A/76/669). واجتمعت اللجنة افتراضياً بممثلي الأمين العام الذين قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية اختتمت برودود خطية مؤرخة 1 آذار/مارس 2022.

2 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام أفاد في تقريره المرحلي الأخير (A/75/342/Add.1، و Corr.1) بأنه أعيدت، حتى كانون الثاني/يناير 2021، تهيئة 22 طابقاً من بين الطوابق المقرر تحويلها أصلاً إلى أماكن عمل مرنة في مبنى الأمانة العامة، وعددها 27 طابقاً، مما أدى إلى زيادة الطاقة الاستيعابية إلى 1 291 موظفاً في مجمع مقر الأمم المتحدة الرئيسي منذ بدء المشروع. وفي ذلك الوقت، قدم الأمين العام سيناريوهين واقترح المضي قدماً في السيناريو 2 (إغلاق المشروع دون إنجاز الطوابق الخمسة المتبقية)، الذي يرى أنه يوفر مزايا أكثر جاذبية وينطوي على مخاطر أقل. وأوصت اللجنة، في تقريرها ذي الصلة (A/75/7/Add.42)، بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إغلاق مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، دون إنجاز الطوابق المتبقية. وقد أيدت الجمعية، في قرارها 253/75 جيم، توصية اللجنة.

3 - ففي القرار 253/75 جيم، لاحظت الجمعية العامة، في جملة أمور، مع التقدير تحقّق أوجه الكفاءة من تنفيذ مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل في مقر الأمم المتحدة، بما في ذلك القدرة الإضافية البالغة



1 291 موظفا في مبنى الأمانة العامة، والعائد الكامل للاستثمار في هذا المشروع بحلول عام 2021⁽¹⁾ (انظر أيضا الفقرة 26 أدناه). وفي القرار نفسه، أشارت الجمعية إلى الفقرتين 13 و 16 من تقرير اللجنة الاستشارية (A/75/7/Add.42)، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية خلال الدورة الثامنة والسبعين تقريراً شاملاً يتضمن تقييماً استراتيجياً لأماكن العمل في المقر (انظر الفرع الثالث أدناه).

ثانياً - التقرير النهائي عن تطبيق الاستخدام المرن لأماكن العمل في مقر الأمم المتحدة

4 - يقدم تقرير الأمين العام (A/76/669) عملاً بقرار الجمعية العامة 253/75، الذي أُيدت فيه الجمعية توصية اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً نهائياً عن المشروع في الجزء الأول من الدورة السادسة والسبعين المستأنفة للجمعية العامة (انظر A/75/7/Add.42، الفقرة 9). ويقدم تقرير الأمين العام معلومات تتعلق بللمحة عامة عن المشروع (الفرع الثاني)، وحالة المشروع الراهنة (الفرع الثالث)، وتكاليف المشروع (الفرع الرابع)، والفوائد المتوقعة والمحققة من المشروع (الفرع الخامس)، والدروس المستخلصة (الفرع السادس)، وتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (الفرع السابع).

أنشطة إغلاق مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل والنفقات النهائية

5 - يشير الأمين العام إلى أنه أُنجزت، لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، جميع أنشطة الإغلاق اللازمة، باستثناء الدراسات الاستقصائية لمرحلة ما بعد الإشغال التي سيجريها خبير استشاري (انظر الفقرات 8 إلى 10 أدناه)، بما في ذلك دفع الفواتير النهائية، وتسوية نفقات المشروع منذ بدايته، وإنهاء الخدمات التعاقدية، وتقديم وثائق التسليم من جانب فريق المشروع لحفظ السجلات واستخدامها في المستقبل (A/76/669، الفقرة 9).

6 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أنه عقب إغلاق وتسوية مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل، بلغت النفقات النهائية للمشروع 48 212 600 دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021⁽²⁾، على النحو المبين في الجدول 1 من التقرير. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن التكاليف النهائية للتشييد والأثاث لكل طابق (انظر المرفقين الأول والثاني من هذا التقرير).

7 - وفيما يتعلق بتسوية نفقات المشروع وإعادة تقييم القيمة الإجمالية القابلة للرسملة، يشير الأمين العام في تقريره إلى أن الإدارة أكملت، في سياق استجابتها لتوصية مجلس مراجعي الحسابات (A/76/5 (Vol.I)، الفقرات 279 إلى 282)، تسويتها النهائية لجميع أوامر الشراء المتعلقة بالمشروع لعامي 2015 و 2016، بما في ذلك جميع الأوامر الموجودة في محفوظات النظام القديم السابق لأوموجا. وقد نُفّحت نفقات المشروع السنوية للعامين المذكورين، التي أبلغ عنها في التقرير المرحلي (A/75/342)، وأُدرجت في الجدول 1 من التقرير النهائي (A/76/669). وعلاوة على ذلك، نُفّحت القيمة الإجمالية القابلة للرسملة للمشروع بأكمله إلى

(1) فيما يتعلق بالعائد الكامل للاستثمار (التكلفة النهائية للمشروع مقارنة بالتكاليف التي تم تقاؤها بسبب إخلاء الأماكن المستأجرة نتيجة لزيادة الطاقة الاستيعابية للمشروع)، تم الوصول إلى نقطة التعادل في عام 2021 (انظر A/76/669، الفقرة 18 والجدول 2).

(2) وفقاً للتقرير المرحلي السابق للأمين العام (A/75/342/Add.1، الفقرتان 26 و 33 والجدول 6)، في حين أن السيناريو 1 (إنجاز المشروع على النحو المتوخى في البداية) سيكلف 55 296 050 دولار، فقد قُدرت تكاليف المشروع الإجمالية في سياق السيناريو 2 (دون إنجاز الطوابق الخمسة المتبقية) بمبلغ 48 327 800 دولار.

33 601 434 دولارا من القيمة القابلة للرسملة المبلغ عنها سابقا البالغة 25 544 832 دولارا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (المرجع نفسه، الفقرتان 21 و 22). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن التكلفة الإجمالية للمشروع البالغة 48 212 600 دولار تشمل النفقات التي لا تقي بمعايير الرسملة أو عتبتها، من قبيل معدات وملحقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأثاث السائب، ونقل المكاتب، وتكلفة فريق المشروع، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الدراسات الاستقصائية لمرحلة ما بعد الإشغال

8 - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة وافقت على مبلغ قدره 30 000 دولار لعام 2021 لإجراء الدراسات الاستقصائية لجميع الطوابق المكتملة في عامي 2019 و 2020 (القرار 253/75 جيم، الفقرة 5). ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن النفقات المرصودة لإجراء الدراسات الاستقصائية تمت تغطيتها من الموارد المعتمدة لعام 2021 فيما يتعلق بالطوابق الثمانية المكتملة خلال عامي 2019 و 2020 (A/76/669، الفقرة 14). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه تم التعاقد مع خبير استشاري لإجراء الدراسات الاستقصائية (آخر إنجاز متوخى في سياق مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل) وأن الأموال المخصصة لذلك ستُصرف عند اكتمال تقديم الخدمة على نحو مرض خلال عام 2022.

9 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن الدراسات الاستقصائية المقرر إجراؤها أصلا في نيسان/أبريل 2020 لم تكتمل نظرا لانخفاض مستويات الإشغال وتفاوتها في مبنى الأمانة العامة أثناء تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وأن العملية ستجرى عندما يكون ذلك ممكنا في عام 2022 حينما تصبح مستويات الإشغال غير متأثرة من جراء الجائحة (المرجع نفسه، الفقرة 10). ويشير الأمين العام أيضا إلى أنه قد يكون من الضروري إعادة هيكلة التقييم لمراعاة الارتفاع المحتمل في معدل العمل عن بُعد بين الموظفين. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الإدارة ستعمل مع الخبير الاستشاري على تكيف الدراسات الاستقصائية مع بيئة ما بعد كوفيد-19 وكفالة الجدوى من المقارنات مع الدراسات الاستقصائية الأساسية. وأن الخبير الاستشاري يجري تقييمات مماثلة في مجموعة متنوعة من القطاعات، ويتابع عن كثب تأثير الجائحة على مكان العمل وعلى توقعات الموظفين المتطورة. وتقر اللجنة الاستشارية بخطة الأمانة العامة لتكيف الدراسات الاستقصائية لما بعد الإشغال لتعكس بيئة ما بعد كوفيد-19 ولكفالة الجدوى من المقارنات مع الدراسات الاستقصائية الأساسية. وبينما ترى اللجنة أن الجائحة ستستمر على الأرجح في التأثير على بعض الأنشطة خلال عام 2022 (انظر أيضا A/76/7، الفصل الأول، الفقرة 11) مع احتمال تأثيرها على مستويات الإشغال في مبنى الأمانة العامة خلال العام، ومع مراعاة ترتيبات العمل المختلطة للموظفين، تتوقع اللجنة أن تُجرى الدراسات الاستقصائية لما بعد الإشغال خلال عام 2022 كما هو مقرر لها، من خلال المنهجية المختلطة للدراسات الاستقصائية إذا لزم الأمر.

10 - وعلاوة على ذلك، يشير الأمين العام في تقريره إلى أن الإدارة ستقوم، بمجرد إتمام الدراسة، بمراجعة نتائجها وتحديد أي اختلافات عن دراسات ما بعد الإشغال السابقة ودمج النتائج في جهود المنظمة الأوسع نطاقا لتوفير حيز مكتبي يفي بالغرض ويستمر في تلبية متطلبات المنظمة. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه إذا فضلت نسبة كبيرة من موظفي الأمانة العمل عن بعد بانتظام، كما هو متوقع، فقد يعتمدون إقاعات عمل مختلفة عما لدى نظرائهم الذين يعملون عن بعد بتواتر أقل. والاتجاه السائد في العديد من القطاعات هو أن الموظفين الذين يعملون عن بعد بنسبة كبيرة من أيام عملهم يميلون أكثر إلى استخدام الوقت

في المكتب للعمل في فريق، فيما يميلون أكثر إلى استخدام أيام العمل عن بعد للعمل الفردي. ويتعين على تقييمات ما بعد الإشغال أن تراعي أنماط العمل المتغيرة المحتملة. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُدرج نتائج الدراسة الاستقصائية لما بعد الإشغال، ولا سيما ما يتعلق منها باتجاهات العمل بعد الجائحة، في التقييم الذي يتناول الاحتياجات المكتبية وترتيبات العمل في المستقبل (انظر الفقرة 24 أدناه).

الخطط المستقبلية للطوابق الخمسة المتبقية من مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل

11 - طلبت اللجنة الاستشارية وتلقت معلومات عن حالة الطوابق الخمسة المتبقية (الطوابق 8 و 29 و 32 و 36 و 37) التي لم تكتمل في إطار مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل (انظر الجدول 1 أدناه؛ وانظر أيضا الفقرة 2 أعلاه). وأبلغت اللجنة أيضا، عند الاستفسار، بأن إجمالي سعة الحيز المكثفي في مبنى الأمانة العامة مقسم كي يستوعب 171 3 موظفا في الطوابق التي اكتملت فيها أماكن العمل المرنة و 762 موظفا في مكاتب أو أحياز عمل غير مرنة في أماكن العمل.

الجدول 1

حالة الطوابق الخمسة في مبنى الأمانة العامة التي لم تكتمل في إطار مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل

الطابق الإدارة/المكتب	الحالة
8 إدارة شؤون السلامة والأمن	جرى إخطار المستخدمين، وجرت مناقشة أولية واستدعاء المستخدمين بشكل تمهيدي في عام 2018. ونظرا لأن الإدارة كان تمر بعملية إعادة هيكلة داخلية، فقد طلب وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن إعادة جدولة التنفيذ. وأُرسلت مذكرة الاستدعاء الجديد في نيسان/أبريل 2020
29 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	في الوقت الحاضر، تم تحويل طابقين من أصل 3 طوابق تشغلها الإدارة في مبنى الأمانة العامة إلى مكان عمل مرن. وأنجز كلا الطابقين في آذار/مارس وتموز/يوليه من عام 2020. ووافق المكتب التنفيذي للإدارة على المضي قدما في الطابق التاسع والعشرين عند توافر مزيد من الوضوح بشأن حالة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)
32 إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا	من بين الكيانات الثلاثة التي تشغل الطابق الثاني والثلاثين، أكد كلا المكتبين اهتمامهما ببدء عملية استدعاء المستخدمين واستعدادهما لها. وأعربت الإدارة عن مخاوفها بشأن العمل في بيئة المساحات المفتوحة خلال كوفيد-19 وطلبت تأجيل عملية استدعاء المستخدمين حتى يتوفر مزيد من المعلومات عن الجائحة وتأثيراتها على حيز العمل.
36 مكتب الشؤون القانونية	جرت العملية التمهيدية لاستدعاء المستخدمين مع الإدارة العليا للمكتب قبل الجائحة، تم تزويد شاغلي الطابق السابع والثلاثين بحواسيب محمولة وإعدادهم لإخلاء الطابق كي يتسنى بدء التشييد. وستتم مناقشة موعد جديد لبدء التشييد.
37 المكتب التنفيذي للأمن العام	

12 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه مكان العمل المرن يظل البيئة المفضلة، رغم إغلاق مشروع أماكن العمل المرنة باعتباره مشروعاً متميزاً، ولا سيما عند مراعاة الزيادة المحتملة في مستويات عمل الموظفين عن بعد مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. ووفقاً لذلك، تظل إعادة تشكيل بعض الطوابق المتبقية قيد النظر، وذلك رهناً بالتمويل، ولا سيما إذا اقتضى الأمر ذلك لتيسير إجراء تخفيضات في الحيز المكتبي المستأجر. وأبلغت اللجنة بأن وثائق إغلاق المشروع والرسومات المنقّدة قد أدرجت إلكترونياً في قاعدة البيانات المتعلقة بجميع المشاريع وأنه يمكن استخدامها في أي أعمال لاحقة. وترى اللجنة الاستشارية أن إعادة تشكيل الطوابق الخمسة المتبقية من مبنى الأمانة العامة للحد من عقود الإيجار في المقر خيار قابل للتطبيق ينبغي النظر فيه في سياق التقييم الاستراتيجي وتحليل التكاليف والفوائد لحافطة عقارات المنظمة في نيويورك على النحو الذي طلبته الجمعية العامة (انظر الفقرات 24، و 26 إلى 36 أدناه). ولذلك، تأمل اللجنة أن تقدّم أي احتياجات إضافية محتملة من الموارد اللازمة لتحويل الطوابق الخمسة إلى أماكن عمل مرنة إلى الجمعية للنظر فيها وفقاً للإجراءات المتبعة.

13 - وفيما يتعلق بالسعة الإضافية في الطوابق الخمسة المتبقية، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن زيادة إضافية في الطاقة الاستيعابية لمبنى الأمانة العامة بفضل إكمال الطوابق الخمسة المتبقية قدرت سابقاً بما يتراوح بين 110 موظفين و 150 موظفاً، تبعاً لمتطلبات المستخدمين النهائية. (A/75/342/Add.1، الفقرة 22)، استندت إلى الخطط الأولية لتصميم أماكن العمل وفقاً للاحتياجات ونسبة الطاقة الاستيعابية إلى المقاعد قدرها 1:1.25 (8 محطات عمل لما عدده 10 أفراد)، حيثما ينطبق ذلك. بيد أن الزيادة في الطاقة الاستيعابية ستكون أكبر إذا طبقت نسبة أعلى لتخصيص المقاعد لتعكس انخفاض الإشغال اليومي للحيز المكتبي بسبب زيادة العمل عن بعد. ولا يزال يجري العمل على تحديد نسبة الموظفين إلى المقاعد في المستقبل نظراً لأنها تسترشد بالمستوى الفعلي للعمل عن بعد، ومن المتوقع أن تختلف باختلاف الكيانات استناداً إلى طابع ولاياتها ومهام موظفيها. وإذ تضع اللجنة الاستشارية في اعتبارها الزيادة المحتملة في مستويات عمل الموظفين عن بعد مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة، وإذ تقر بمختلف مستويات الاحتياجات المكتبية رهناً بالولايات والمهام، فإنها ترى أن تطبيق نسب أعلى في تخصيص المقاعد مقارنة بالنسب المطبقة على مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل يشكل خياراً آخر قابلاً للتطبيق يهدف إلى زيادة الطاقة الاستيعابية للطوابق الحالية والجديدة التي تحتوي على أماكن عمل مرنة في مبنى الأمانة العامة والحد من عقود الإيجار في المقر.

14 - وطلبت اللجنة الاستشارية أيضاً معلومات تتعلق بمشاريع منفصلة محتملة لتحويل الطوابق الخمسة المتبقية إلى أماكن عمل مرنة، فأبلغت بما يلي:

(أ) فيما يتعلق بعقود الخدمات، هناك تصميمات أولية طابقية للطوابق الخمسة المتبقية يمكن مواصلة تطويرها، إذا لزم الأمر، لتتناسب مهام ومتطلبات محددة للإدارات. ويمكن إجراء هذه التعديلات على التصميم باستخدام عقد توفير الخدمة المعمارية والهندسية القائم عند الطلب. بيد أن شراء الأثاث وتركيبه، وخدمات البناء سيتطلب البدء في عملية شراء جديدة، نظراً لأن العقود السابقة قد انتهت صلاحيتها بالفعل؛

(ب) فيما يتعلق بتقدير التكاليف، ورغم أنه من غير الممكن في الوقت الراهن إجراء تقدير لتكلفة تحويل جميع الطوابق المتبقية بالاشتراطات ذاتها في غضون بضعة سنوات، من الإنصاف توقع حدوث زيادة في رسوم التصميم ومواد البناء وتكاليف العمالة بمرور الوقت كما هو معتاد في قطاع التصميم والتشييد في إطار الزيادات التعاقدية السنوية المتفاوض عليها والتضخم في قطاع التشييد.

فوائد مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل

15 - على النحو المشار إليه في تقرير الجمعية العامة (A/76/669، الفقرتان 16 و 17) فمنذ أن بدأ تنفيذ المشروع في عام 2015، أنشئت أماكن عمل مرنة بالكامل في 22 طابقاً من مبنى الأمانة العامة، إضافة إلى أماكن للعمل المؤقت⁽³⁾ في الطابق السفلي من مبنى الجمعية العامة. وقد هيأ المشروع بيئة عمل محدّثة وعصرية لأكثر من 3 100 موظف في المقر. وأدى تطبيق الاستخدام المرن لأماكن العمل، إلى جانب مبادرات في مجال تكنولوجيا المعلومات، إلى إيجاد قوة عاملة أكثر قدرة على التنقل مما ساعد على تسهيل الانتقال إلى العمل عن بُعد أثناء جائحة كوفيد-19، وهذا ما ساهم بالتالي في استمرارية تصريف الأعمال. وعلاوة على ذلك، يسرت الطاقة الاستيعابية الجديدة لما عدده 1 291 موظفاً في مبنى الأمانة العامة إنهاء ثلاثة عقود إيجار تجارية وطابقين من عقد إيجار آخر (انظر الجدول 2).

16 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية، بأن تحسين استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال هو أحد الفوائد المحتملة المحددة في المقترحات المتعلقة بتطبيق الاستخدام المرن لأماكن العمل في المقر، على النحو الذي نوقش في الفقرة 18 من تقرير الأمين العام. ومثلت جائحة كوفيد-19 دراسة حالة حقيقية عن التأثير الإيجابي لمشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل على قدرة المنظمة على الصمود خلال الجائحة، عندما طُلب من الموظفين العمل من موقع عمل بديل من أجل تيسير استمرارية تصريف الأعمال. وأسهم المشروع في زيادة مرونة المنظمة وقدرتها على التكيف، لأن الموظفين المعيّنين للعمل في أماكن عمل مرنة مجهزون تبعاً لذلك ومعتادون على العمل من مواقع مختلفة.

17 - واستفسرت اللجنة الاستشارية عن الأثر البيئي الذي نوقش كإحدى الفوائد الواردة في تقرير الأمين العام وأبلغت بأنه من الصعب تخصيص قيمة بالدولار للحد من الأثر البيئي الناجم تحديداً عن مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل. وهذه الفائدة ثانوية بالنسبة للأهداف الرئيسية لاستراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل، ولم يوضع أي خط أساس أو منهجية في بداية المشروع لحسابها كمياً. وبفضل تمكين المنظمة من إلغاء ثلاثة عقود إيجار، مما أدى إلى تحقيق وفورات طويلة الأجل قدرها 18,8 مليون دولار في السنة، ترك المشروع أثراً مباشراً على الحد من البصمة البيئية للمقر. ومن الفوائد الأخرى المعلنة للمشروع زيادة درجة توحيد الموظفين في عدد من الإدارات (المرجع نفسه، الفقرة 18 (ج) والمرفق الأول). وطلبت اللجنة وتلقت جدولين عن الإشغال الحالي في مبنى الأمانة العامة، حسب الطابق والإدارة.

18 - واستفسرت اللجنة الاستشارية أيضاً عن ترتيبات العمل عن بعد بدلا من ترتيبات العمل المرن وأبلغت بأن مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل خُطّط له عندما كان العمل عن بعد لا يزال محدوداً جداً. وركز المشروع على تمكين الموظفين من التنقل داخل المكتب، وخُددت نسبة الطاقة الاستيعابية استناداً إلى أنماط الإشغال في ذلك الوقت مع مراعاة الإجازات والسفر في مهام رسمية والاجتماعات. وكان العمل عن بعد بشكل كامل إجراء استثنائياً خلال جائحة كوفيد-19. وقدمت اللجنة ملاحظات وتوصيات بشأن طرائق العمل في تقريرها عن تكوين الأمانة العامة: الخصائص الديمغرافية للموظفين (A/76/733، الفقرة 38) والنقد المحرز في تطبيق نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ (A/76/7/Add.37، الفقرة 11).

(3) أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن مكان العمل المؤقت للمشروع، الذي صمم لاستيعاب 200 شاغل، يستخدم الآن لتلبية الاحتياجات المؤقتة وليكون مكان استيعاب للموظفين المتأثرين بمشاريع تغيير المكاتب الجارية في الموقع وخارجه. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر مكان العمل المؤقت أماكن مؤقتة لتلبية الزيادة المفاجئة في الاحتياجات خلال دورات المناقشة العامة للجمعية العامة.

الدروس المستفادة

19 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل أدمج الدروس المستفادة طوال فترة المشروع. ومن خلال التعليقات المستقاة من المشاركة مع العملاء والدراسات الاستقصائية لما بعد التشغيل، تمكن المشروع من إجراء التعديلات والتحسينات اللازمة في مرحلة التنفيذ. (A/76/669، الفقرة 19). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المفاهيم العامة للمشروع، وفقا للأمانة العامة، أثبتت أنها سليمة وفعالة من الناحية الوظيفية، في حين وُجه انتباه الفريق المعني بالاستخدام المرن لأماكن العمل إلى المجالات المثيرة للقلق وإلى أوجه القصور، وهي عدم كفاية الاحتياجات من سعة التخزين الشخصية، والحاجة إلى غرف أصغر حجما وزوايا تدقيق إضافية، والتزام الإدارات بالبروتوكولات واستخدام الحيز على النحو المنشود. وقد أعرب الموظفون عن هذه القيود في وقت مبكر من المشروع وتناولها الفريق مع التقدم في تنفيذ المشروع.

20 - وفيما يتعلق برضا الموظفين المحدد في الدراسات الاستقصائية لما بعد التشغيل، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن التقرير المرحلي السنوي (A/74/345، الفقرات 9 إلى 16)، أشار إلى أن المشاركين في المناقشات الجماعية المركزة أبلغوا باستمرار عن تفضيلهم لمكان العمل المرن الجديد على بيئتهم المكتبية السابقة، بما في ذلك زيادة الحصول على الضوء الطبيعي، وتحسين الأداء الشخصي الناجم عن استخدام مكاتب يمكن تعديل ارتفاعها، وانفتاح المساحات المشتركة مما يحد من العوائق المادية، وزيادة الأداء في الطوابق التي استُخدمت فيها بيئة عمل مرنة على النحو المنشود. وانطوى معظم الشكاوى الواردة في الدراسات الاستقصائية لما بعد التشغيل على غياب الالتزام عمومًا ببروتوكولات أماكن العمل المرنة وعدم المساواة في تطبيقها. ووفقا للمعلومات المقدمة إلى اللجنة، أعرب الموظفون عن دعمهم العام للمخططات الجديدة والمفاهيم الأساسية لأماكن العمل المرنة.

21 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأنه في حين لا يزال من الصعب قياس الإنتاجية نفسها، يعتبر من المعقول استخدام الرضا عن مكان العمل كمقياس بديل للإنتاجية. وقد تكون للرضا عن مكان العمل صلة مباشرة بالإنتاجية نظرا لأن الموظفين يتخذون مواقف وسلوكيات إيجابية عندما يعملون في بيئة تيسر قدرتهم على أداء عملهم بشكل جيد. وتوجد صلة بين الرضا العام للموظفين عن أماكن العمل والدرجة التي يبلغ بها الموظفون عن أن أماكن العمل تدعم عملهم بأشكاله المختلفة. وفي هذا السياق، يمكن لمؤشر أداء مكان العمل⁽⁴⁾ الذي استخدم في الدراسات الاستقصائية على مدى السنوات القليلة الماضية، أن يقدم نظرة متعمقة قيّمة، لا سيما إذا قُيِّمت التغيرات بمرور الوقت. وبصرف النظر عن الرضا على مكان العمل المقاس من خلال الدراسات الاستقصائية لما بعد التشغيل، يوفر إطار إدارة الأداء وتطويره وسيلة لقياس إنتاجية الموظفين وفقا للأداء الفردي. وقدمت اللجنة ملاحظات وتوصيات تتعلق بالدراسات الاستقصائية للموظفين لمرحلة ما بعد التشغيل في سياق التقارير المرحلية السابقة للأمين العام عن تطبيق مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل (A/75/7/Add.13، الفقرات 27 إلى 29؛ و A/74/7/Add.18، الفقرات 15 إلى 18).

(4) وفقا للتقرير المرحلي للأمين العام (A/74/345، الشكل الأول)، بلغت الدرجات المقاسة في مؤشر أداء مكان العمل 48 لدراسة الجندى لعام 2014، و 54 و 57 و 52 للدراسات الاستقصائية التي أجريت في الأعوام 2017 و 2018 و 2019.

22 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الدروس المستفادة من المشروع في المقر في نيويورك عُمت منذ بدء المشاريع على مراكز عمل أخرى. وبالنظر إلى بدء جائحة كوفيد-19، يسر المقر عقد اجتماعات دورية فيما بين أفرقة المشاريع لمناقشة الأثر المحتمل للجائحة على المشاريع، فعمم وثائق التصميم والتعديلات الطفيفة في الاستجابة. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكر سابقاً، سعت الأفرقة جاهدة إلى كفالة أن تكون البنية الأولية ونظم المباني الرئيسية مصممة لدعم التعديلات الدورية والمستمرة في بيئات المكاتب الداخلية (أي الأثاث والأقسام الداخلية) للتكيف مع الاحتياجات المتغيرة بمرور الوقت. وأبلغت اللجنة بأن مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل في نيويورك هو ثاني مشروع لتجديد المكاتب الداخلية يستتبع إلى حد كبير تعديل بيئة يغلب عليها بالفعل طابع المكاتب المفتوحة من خلال المخطط العام لتجديد مباني المقر، في حين أن مشاريع التشييد الجارية في مراكز العمل الأخرى هي أول تجديدات في السنوات الأخيرة التي تعمل على تحويل المكاتب المغلقة سابقاً بشكل رئيسي إلى بيئات مكتبية مفتوحة. ومن غير المتوقع أن يسفر قرار إغلاق المشروع في نيويورك عن اتخاذ القرار نفسه في أماكن أخرى. وترى اللجنة الاستشارية أن تكفل الأمانة العامة النظر على نحو سليم في الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر ومشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل أثناء تنفيذ مشاريع البناء الجارية في مراكز العمل الأخرى.

التقييم المستقل من قبل مكتب خدمات الرقابة الداخلية

23 - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أيدت، في قرارها 253/75 جيم، في جملة أمور، توصيتها بأن يعهد الأمين العام إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإجراء تقييم مستقل لمشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل، بما في ذلك ما يتعلق بتحقيق أهدافه المعلنة (A/75/7/Add.42، الفقرة 13). وبالاتزان مع التقييم المستقل الذي سيجريه المكتب، طلبت الجمعية أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم خلال الدورة الثامنة والسبعين تقريراً شاملاً يتضمن تقيماً تطلعياً لأماكن العمل في المقر (انظر الفقرة 24 أدناه). وإذ تأخذ اللجنة الاستشارية في اعتبارها الآثار المترتبة على استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل في مراكز العمل الأخرى، تشدد مرة أخرى على أهمية إخضاع المشروع لتقييم مستقل وشامل يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية (انظر أيضاً A/75/7/Add.13، الفقرة 29).

ثالثاً - عمليات الإنهاء الإضافية لعقود الإيجار وأوجه الكفاءة وتقديم تقرير شامل مشفوع بتقييم تطلعي لأماكن العمل المرنة في المقر إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين

24 - تذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة أشارت، في قرارها 253/75 جيم، إلى الفقرتين 13 و 16 من تقرير اللجنة، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم خلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية تقريراً شاملاً يتضمن تقيماً تطلعياً لأماكن العمل في مقر الأمم المتحدة، ويتناول جملة أمور من بينها الاحتياجات المتغيرة للمنظمة، والنتائج المستخلصة من العمل الجاري لتحديد طرائق العمل في المستقبل، والدروس المستفادة من مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل، وتجربة جائحة كوفيد-19، وتأثير أي طرائق عمل جديدة، بما في ذلك ما يتعلق بترتيبات العمل المرنة، والتقييم الاستراتيجي للأمن العام وتحليل التكاليف والفوائد لحفاظة عقارات المنظمة في نيويورك، والآثار المترتبة على مكاتب الأمم المتحدة الأخرى، وتحقيق مكاسب إضافية من حيث الكفاءة، والاعتبارات المتعلقة بالإنتاجية والصحة والسلامة المهنية ورفاهية

الموظفين، والمقترحات المتعلقة بأي احتياجات للقوة العاملة المرنة في المستقبل، بما في ذلك التكاليف والفوائد، وأن يُنظر في ذلك بالاقتران مع تقييم يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لمشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل المُنجز وسيُعرض في نفس الدورة.

25 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن تقرير الأمين العام المطلوب ينبغي، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة 253/75 جيم، أن يقدم تقييماً تطلعياً للاحتياجات من الحيز المكتبي يأخذ في الحسبان، في جملة أمور، الدروس المستفادة من مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل وتقييم لمكتب خدمات الرقابة الداخلية للمشروع. ومن المتوقع أن تصبح أنماط العمل عن بعد أكثر رسوخاً وأن تعتمد فرق العمل إجراءات أكثر قابلية للتنبؤ بها للعمل المختلط (مزيج من العمل والتعاون من خلال الحضور الشخصي والعمل والتعاون عن بعد/الافتراضيين). وسيُسترشد بذلك في اتخاذ القرارات بشأن مختلف أنواع أماكن العمل، ونسب تقاسم المقاعد، وتشكيلات غرف الاجتماعات، ومتطلبات الدعم التكنولوجي.

عقود الإيجار التجاري في نيويورك

عقود الإيجار التي تم إنهاؤها

26 - طلبت اللجنة الاستشارية وتلقت جدولاً يتضمن معلومات عن عقود الإيجار التي أنهيت نتيجة لتنفيذ مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل (انظر الجدول 2)، بما في ذلك المباني، ومساحة الطوابق، وتجنب التكاليف السنوية استناداً إلى تكلفة عقود الإيجار في أوقات انتهاء مدة كل منها. وأعلمت اللجنة بأن عدد الموظفين الذين تم نقلهم من المباني يستند إلى الطاقة الاستيعابية وليس إلى الموظفين الفعليين، بالنظر إلى أن التخطيط لإنهاء عقود الإيجار ونقل الموظفين يستند إلى الطاقة الاستيعابية، لأن الأرقام المتعلقة بشغل المباني يمكن أن تختلف بسبب عدد من العوامل، مثل تعيين الموظفين وإعادة انتدابهم، فضلاً عن الموظفين المؤقتين، والخبراء الاستشاريين والمتدربين. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة لاحظت مع التقدير، في قرارها 253/75 جيم، تحقيق أوجه كفاءة من تنفيذ مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل (انظر الفقرة 3 أعلاه).

الجدول 2

المباني المستأجرة التي تم إنهاء عقودها منذ تنفيذ مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل

المبنى	(بالقدم المربع)	الذين تم إخلاؤهم (ببلاطات الولايات المتحدة)	عدد الموظفين الوفورات السنوية في تكاليف مساحة الطوابق
220 East 42nd Street (مبنى Daily News)	14 295	125	2 421 000
3 Court Square, Long Island City (مبنى اتحاد الأمم المتحدة الائتماني الفدرالي)	79 079	295	3 589 000
300 East 42nd Street (مبنى Innovation)	127 197	616	10 267 000
304 45 th Street (مبنى FF) الطابقان الرابع والخامس	47 170	227	2 493 000
المجموع	267 741	1 263	18 769 000

عقود الإيجار الحالية

27 - طلبت اللجنة الاستشارية أيضا معلومات عن عقود الإيجار الحالية للمنظمة في المقر، بما في ذلك معلومات عن الخطط المستقبلية للتعامل مع هذه العقود (انظر الجدول 3) وتلقت هذه المعلومات.

الجدول 3

المباني المستأجرة الحالية التي يستخدمها مقر الأمم المتحدة

المبنى	تاريخ انتهاء عقد الإيجار	المساحة بالقدم المربع	التشغيل (بـدولارات الولايات المتحدة)	تعليق على الخطط المستقبلية	الطاقة الاستيعابية
مبنى DC-1 (الأمانة أذار/مارس 2023)	196 566	9 612 272	سيجري إخلاؤه عند انتهاء عقد الإيجار	978	
مبنى DC-2 أذار/مارس 2023	339 597	15 506 149	سيجري تجديد عقد الإيجار عند انتهائه. وتُتوقع زيادة كبيرة في تكلفة الإيجار السنوي. وأسعار السوق الحالية أعلى بكثير من معدلات الإيجار السارية	1 255	
47th Avenue, 31-00 2024 Long Island City (مبنى فالنتشي)	50 413	1 232 654	سيجري إخلاؤه عند انتهاء عقد الإيجار. ويُستخدم مبنى فالنتشي حصريا لتخزين محفوظات الأمم المتحدة	21	
46th Street (مبنى ألبانو)	187 060	11 781 633	ستُحدّد الخطط في إطار التقييم الخاص لاحتياجات الإيواء الطويلة الأمد بعد جائحة كوفيد-19	750	
45th Street (مبنى FF)	141 837	9 015 405	ستُحدّد الخطط في إطار التقييم الخاص لاحتياجات الإيواء الطويلة الأمد بعد جائحة كوفيد-19	643	
المجموع	-	47 148 113		3 647	

28 - وعند الاستفسار، تلقت اللجنة الاستشارية معلومات عن الإدارات والمكاتب، مع عدد الموظفين، التي تعمل في كل مبنى من المباني المستأجرة (انظر الفقرة 17 أعلاه). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول 3 أنه باستثناء عقدي إيجار المبنيين (DC-1 و Falchi) المقرر إنهاؤهما في عامي 2023 و 2024 على التوالي، فإن تقديرات الإيجار السنوي وتكاليف التشغيل للمباني الثلاثة المستأجرة المتبقية (DC-2 وألبانو و FF) تبلغ 36,3 مليون دولار (وفقا لتقديرات عام 2022) لاستيعاب عدد إجمالي يبلغ 2 648 موظفا (انظر الفقرات 32-35 أدناه). وتأمل اللجنة أن تقدم المعلومات المتعلقة بالزيادة الكبيرة المحتملة في تكلفة الإيجار السنوية لمبنى DC-2، إذا ما تم تجديده، إلى الجمعية العامة أثناء نظرها في هذا التقرير.

إخلاء مبنى DC-1 في عام 2023

29 - أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الانتهاء المقبل لعقد الإيجار الحالي المتعلق بمبنيين DC-1 و DC-2 في آذار/مارس 2023 يوفر أول فرصة لتعديل حافطة عقود الإيجار في المقر. وفي هذا السياق، من المقرر

عدم تجديد عقد استئجار الأمانة العامة لمبنى DC-1⁽⁵⁾ وأن القدرة على استيعاب ما يقرب من 950 موظفا يعملون حاليا في مبنى DC-1 في مواقع أخرى بالأمانة العامة تعزى أساسا إلى تطبيق نظام المقاعد غير المخصصة من خلال مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل في الطوابق الـ 22 المعاد تشكيلها في مبنى الأمانة العامة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن مناقشات تفصيلية جارية مع الإدارات والمكاتب المعنية، وأنه يمكن، بالقدر اللازم، إجراء بعض أعمال إعادة التشكيل أو تنفيذ سياسات المقاعد غير المخصصة في الحيز المكتبي العادي بموافقة المكتب المعني.

30 - وثمة عامل آخر يسهم في زيادة القدرة على الإيواء في الحيز المكتبي للأمانة العامة يتعلق بتطبيق نسب أعلى للموظفين إلى المقاعد في مكان العمل مقارنة بالنسب المستعملة في مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل (انظر الفقرة 13 أعلاه). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الخطط التي يجري وضعها لإخلاء مبنى DC-1 تقتض أن الموظفين سيعملون عن بعد من يوم إلى يومين في الأسبوع في المتوسط، مما سيسمح بزيادة نسبة الموظفين إلى المقاعد مقارنة بالنسبة المحددة في المشروع. ويبدو من الواضح أنه بالمقارنة مع الحالة قبل جائحة كوفيد-19، فإن معظم الإدارات والمكاتب ستشهد مستوى أعلى من العمل عن بعد وحضور يومي أقل للموظفين في المكتب، مما يتيح تطبيق نسب أعلى للموظفين إلى المقاعد، والتي يمكن من خلالها تحديد المزيد من الموظفين للعمل في الطوابق التي تحتوي على أماكن عمل مرنة. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه لا يزال يجري تحديد نسب الموظفين إلى المقاعد في المستقبل رهنا بالمستويات الفعلية للعمل عن بعد، التي يتوقع أن تختلف حسب الكيانات، تبعا لطبيعة ولايات ومهام كل منها.

31 - وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن الأمانة العامة تتوقع ألا تكون هناك حاجة إلى إعادة تشكيل الطوابق الخمسة غير المكتملة من مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل من أجل النقل المقرر للموظفين من مبنى DC-1 عند إنهاء عقد الإيجار في عام 2023.

التجديد المقرر لعقد الإيجار المتعلق بمبنى DC-2 في عام 2023

32 - كما هو مشار إليه في الجدول 3، تعتزم الأمانة العامة تجديد عقد الإيجار الحالي المتعلق بمبنى DC-2 عندما تنتهي مدته في عام 2023، مع توقع زيادة كبيرة في تكلفة الإيجار السنوية، بالنظر إلى أن أسعار السوق الحالية أعلى بكثير من معدلات الإيجار السارية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التي تلقتها عند استفسارها أن مبنى DC-2 يشمل إدارات ومكاتب تضم مجموعة واسعة من أعداد الشاغليين، من بضع مئات موظف إلى اثني عشر موظفا في الموقع. وتشدد اللجنة الاستشارية مرة أخرى على ضرورة بذل المزيد من الجهود لتقييم تطور استخدام الحيز وتقلبات أسعار السوق بغية تحقيق مكاسب أكبر في الكفاءة، مع مراعاة مواصلة النظر في طرائق العمل أيضا. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أنه ينبغي للأمانة العامة، في مفاوضاتها بشأن عقود الإيجار، أن تولي الاعتبار المناسب لإدراج بنود تعاقدية تتعلق بالقوة القاهرة والمرونة من أجل إجراء تعديلات لشغل الأماكن ومدد أقصر لعقود الإيجار (انظر أيضا [A/75/7/Add.42](#)، الفقرة 23).

33 - ولذلك توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستكشف خيارات لنقل الموظفين من مبنى DC-2 إلى أماكن أخرى لمكاتب الأمانة العامة لتعزيز احتمال إنهاء

(5) أبلغت اللجنة بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يشغل عشرة طوابق من أصل 26 طابقا، يجري مناقشات مع شركة الأمم المتحدة للتعمير بشأن احتياجاته من الحيز في المبنى.

عقد الإيجار كلياً أو جزئياً، من خلال تدابير مثل زيادة مستويات العمل عن بعد، وإعادة تشكيل الطوابق الخمسة غير المكتملة في إطار مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل، وتطبيق نسب أعلى للموظفين إلى المقاعد لتعكس المستويات الأعلى للعمل عن بعد في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19 في أماكن العمل المرنة السابقة والجديدة المعاد تشكيلها (انظر الفقرات 11-13 أعلاه).

عقد الإيجار المتعلقان بمبنيي ألبانو و FF

34 - يستوعب مبنيي ألبانو و FF ما عدده 750 و 643 موظفاً، على التوالي، ومن المقرر أن تنتهي مدة عقدي استئجار المبنىين في عام 2027. وفي حين يشار في الجدول 3 إلى أن الخطتين المتعلقين بالمبنىين ستحددان في إطار تقييم احتياجات الإيواء الطويلة الأمد بعد جائحة كوفيد-19، أبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً، عند استفسارها، بأن تقرير الأمين العام الذي سيقدم إلى الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة لن يكون له أثر على التحليل اللازم لاتخاذ قرار إداري بشأن تجديد عقود الإيجار التجاري الأخرى أو إنهاؤها المبكر (مبنيي ألبانو و FF). وتلاحظ اللجنة الاستشارية عدم اتساق المعلومات المقدمة إليها فيما يتعلق باستخدام مبنيي ألبانو و FF واستئجارهما في المستقبل.

35 - وإذ تشير اللجنة الاستشارية إلى طلب الجمعية العامة، الوارد في قرارها 253/75 جيم، إجراء الأمين العام لتقييم استراتيجي وتحليل للتكاليف والفوائد لحافطة عقارات المنظمة في نيويورك، فهي تأمل أن تقدم المعلومات والتوضيحات المتعلقة بخطة الأمانة العامة لمبنيي ألبانو و FF، بما في ذلك عقد الإيجار الأولي لتنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر والاستخدام الحالي والطويل الأجل، إلى الجمعية أثناء نظرها في هذا التقرير، وكذلك في تقرير الأمين العام الذي سيقدم إلى الدورة الثامنة والسبعين للجمعية (انظر الفقرة 24 أعلاه). وأخذ في الاعتبار رسوم الإنهاء المبكر⁽⁶⁾، تعتبر اللجنة أن لدى الأمانة العامة وقتاً كافياً قبل عام 2027 للتخطيط لترتيبات العمل واستخدام المباني المستأجرة في المقر في المستقبل.

36 - وعلاوة على ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مستكملة وشاملة إلى الجمعية للنظر فيها قبل وقت كافٍ من بدء المفاوضات بشأن تجديد عقود إيجارها في نيويورك (انظر أيضاً A/75/7/Add.42، الفقرة 23).

أثر جائحة كوفيد-19 على الاحتياجات من الحيز المكتبي والاحتياجات المكتبية الطويلة الأجل في المقر

37 - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأنه نظراً لاستمرار جائحة كوفيد-19، لا يزال يجري تقييم مدى تأثيرها على الاحتياجات من الحيز المكتبي. ومن المتوقع أن يختار المزيد من الموظفين العمل عن بعد في إطار السياسة الحالية لترتيبات العمل المرنة وأن تشمل الاتجاهات الناشئة الواضحة في إدارة أماكن العمل مزيداً من الاهتمام بتلبية احتياجات عقد المؤتمرات عبر الفيديو والتزاماً أكبر بالمقاعد غير المخصصة مع نسب أعلى لتقاسم المكاتب مقارنة بما كانت عليه الحال قبل الجائحة. وقد يتطلب ذلك غرف اجتماعات إضافية مجهزة بمعدات التداول بالفيديو، ومزيجاً مختلفاً من الحيز الخاص بالعمل التعاوني والحيز الخاص بالعمل في جو هادئ مع تعديلات محتملة في تصميم أثاث المكاتب، وأنظمة حجز عبر

(6) كانت اللجنة الاستشارية قد أبلغت في وقت سابق بأن اتفاقات الإيجار الحالية لمبنيي FF وألبانو تنص على أنه يمكن اللجوء إلى الإنهاء المبكر، على التوالي، في كانون الأول/ديسمبر 2024، مع رسوم جزائية قدرها 25 مليون دولار، وأيار/مايو 2025، مع رسوم جزائية قدرها 12 مليون دولار (A/75/7/Add.42، الفقرة 21).

الإنترنت لكل من المساحات المشتركة وغرف الاجتماعات في الطابق. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه على الرغم من وجود الإمكانية، لا يبدو أنه سيتوجب مراعاة متطلبات التباعد البدني فيما يتعلق بالحيز المكتبي. ومع ذلك، فالاتجاهات الأخرى لدعم الموظفين في بيئة ما بعد الجائحة أقل وضوحاً لأنه تأخرت العودة إلى المكاتب في العديد من المنظمات إلى حد كبير بسبب عدم اليقين المستمر المتعلق بانتشار متحورات كوفيد-19. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تقدم معلومات مستكملة عن أثر جائحة كوفيد-19 على الاحتياجات من الحيز المكتبي في تقارير الأمين العام عن الميزانيات البرنامجية المقترحة.

38 - وفيما يرتبط بالاحتياجات المتعلقة بالمكاتب على المدى الطويل، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأنه بالنظر إلى عدد المتغيرات التي ينبغي أخذها في الاعتبار، من الصعب وضع تنبؤات طويلة الأجل بشأن حجم الأمانة العامة. بيد أن ذلك سيؤخذ في الحسبان، قدر الإمكان، في التقييم الاستراتيجي وتحليل التكاليف والفوائد لحافطة العقارات في المقر اللذين طلبتهما الجمعية العامة في قرارها 253/75 جيم.

ترتيبات العمل المرنة وطرائق العمل المقبلة

39 - طلبت اللجنة الاستشارية معلومات مستكملة عن الفريق العامل المؤلف من 130 ممثلاً للأمانة العامة والوكالات والصناديق والبرامج والمعني بترتيبات العمل المرنة، على النحو الذي نوقش في تقريرها السابق (A/75/7/Add.42، الفقرة 17). وأبلغت اللجنة بأن الفريق العامل وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية للاسترشاد بها في اتباع نهج كلي إزاء التخطيط "للوضع الطبيعي المقبل" لما بعد جائحة كوفيد-19، وأن كل مركز عمل سيضع تخطيطه وفقاً لولايته وبيئته التشغيلية الفريدة. وعلاوة على ذلك، سيؤخذ في الحسبان أثر المبادئ التوجيهية على الاحتياجات من أماكن العمل والأماكن المخصصة للمكاتب في التقييم الاستراتيجي وتحليل التكاليف والفوائد لحافطة العقارات في المقر. وتلاحظ اللجنة الاستشارية عدم وجود معلومات عن تخطيط الأمانة العامة لترتيبات العمل المرنة في المستقبل، وتأمل أن تقدم المعلومات ذات الصلة في التقرير المقبل للأمين العام عن الاستعراض العام لإدارة الموارد البشرية الذي سيقدم خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة.

40 - وفيما يتعلق بطرائق العمل المستقبلية، بما في ذلك احتمال تعيين مهام محددة للاضطلاع بها عن بعد وترتيبات عمل لا تتعلق بموقع محدد، طلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن أي مؤشرات أو خطط للمستقبل في الأمانة العامة ولكنها لم تحصل عليها. وبدلاً من ذلك، أبلغت اللجنة بأنه كجزء من تخطيطها "للوضع الطبيعي المقبل" لما بعد جائحة كوفيد-19، وجدت الأمانة العامة أن التوازن بين العمل في الموقع وخارجه سيكون أكثر فعالية بالنسبة للوظائف التي يمكن أدائها عن بعد. وستكون الترتيبات للعمل خارج الموقع وفقاً لسياسة ترتيبات العمل المرنة، التي تسمح للموظفين بالعمل عن بعد لمدة تصل إلى ثلاثة أيام في الأسبوع. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المعلومات المقدمة إليها بناء على طلبها لا تتعلق إلا بالسياسة الحالية لترتيبات العمل المرنة.

41 - وتؤكد اللجنة الاستشارية من جديد توقعها تلقي معلومات شاملة عن استعراض طرائق العمل الحالية وأي مقترحات بشأن طرائق العمل الجديدة، بما في ذلك آثارها المالية المحتملة. وتشدد اللجنة على أهمية اتباع نهج كلي ومتسق واستباقي إزاء استراتيجيات إدارة الموارد البشرية، ينبغي توجيهه نحو تلبية الاحتياجات التشغيلية للمنظمة والاستناد إلى الدروس المستفادة خلال تجربة العمل عن بعد الواسعة

النطاق الجارية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تفيد طرائق العمل في تحديد الاحتياجات المستقبلية من أماكن العمل في المباني المملوكة والمستأجرة في المقر (انظر أيضا A/75/7/Add.42، الفقرة 19).

رابعاً - مسائل أخرى

تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات

42 - بالإضافة إلى التوصية المتعلقة برسمة المشروع (انظر الفقرة 7 أعلاه)، لاحظ مجلس مراجعي الحسابات أصولاً ذات صلة بمشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل ظلت خاملة منذ أكثر من عام في مخزون المستودعات، وتتألف من 273 حاسوباً محمولاً ولوازم تكميلية متعلقة بها تم شراؤها لأغراض المشروع، وتبلغ القيمة الإجمالية لاقتنائها 220 416 دولاراً. وأوصى المجلس بأن تحدد الإدارة سبيل استخدام معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هذه في أقرب وقت ممكن بغية تقادي التقادم والهدر الناجمين عن عدم استخدامها (A/76/5 (Vol. I)، الفقرات 284-286). ويشار في تقرير الأمين العام إلى أن عملية التحقق المادي التي اختتمت مؤخراً قد حددت، كأصول ذات أولوية فيما يخص الاستبدال، 472 حاسوباً محمولاً آخر مستخدماً حالياً وعمره الإنتاجي انتهى في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 أو قبله. ومن المقرر توزيع الحواسيب المحمولة الخاصة بمشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل في الربع الأول من عام 2022 (A/76/669، الفقرة 23).

43 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الحواسيب المحمولة واللوازم التكميلية المتعلقة بها التي حددها مجلس مراجعي الحسابات قد تم تسليمها مبكراً في عام 2020، قبل بداية جائحة كوفيد-19، وأن توزيعها في إطار مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل يتوقف على تحديد موظفين للاستغلال في مكان العمل المؤقت بينما يجري إنشاء الطوابق ذات الصلة. وقد احتُفظ بالحواسيب المحمولة ولوازمها التكميلية في المخزون ريثما يُتخذ قرار بشأن مستقبل المشروع. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه بعد الموافقة على إغلاق المشروع دون استكمال العمل في الطوابق المتبقية، تعمل الإدارة على تحديد احتياجات الإدارات في المقر التي بها معدات عفا عليها الزمن وتتطلب تعويضها بغيرها. وحتى الآن، تم توزيع 60 من أصل 273 حاسوباً محمولاً على موظفين في عدة إدارات، في حين يجري جمع الاحتياجات من الإدارات الأخرى من أجل توزيع محتمل للعدد المتبقي. وللوازم التكميلية عمر إنتاجي أطول ويجري استخدامها حسب الحاجة. وتتفق اللجنة الاستشارية مع مجلس مراجعي الحسابات على التوصية المتعلقة بأصول المشاريع الخاملة، وتأمل أن تنفذ التوصية في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، تأمل اللجنة أن تُقدّم إلى الجمعية العامة أثناء نظرها في هذا التقرير معلومات مستكملة عن توزيع الحواسيب المحمولة.

خامساً - خاتمة

44 - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة 27 من تقرير الأمين العام (A/76/669). وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بمراجعة ملاحظاتها وتوصياتها الواردة في هذا التقرير، بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام.

المرفق الأول

التغير في تكاليف التشييد

(بـدولارات الولايات المتحدة)

ملاحظة	المجموع	أوامر التغيير	المقترح الأصلي	الطوابق المكتملة في مبنى الأمانة العامة منذ عام 2017
	805 367	-	805 367	12
عمل إضافي لزيادة القدرة على الاستيعاب عن التصميم الأولي	785 633	21 454	764 179	20
عزل إضافي للصوت في زوايا التدقيق بناء على توصيات الدراسة الاستقصائية	833 786	10 147	823 639	21
تركيبات خشبية إضافية في الخزانات ولوحة الإشعارات	809 795	12 483	797 312	14
	820 978	-	820 978	30
إضاءة إضافية طلبها المستخدمون بعد الانتقال إلى المبنى	942 201	11 247	930 954	31
المقترح الأولي لم يتضمن جميع احتياجات المستخدمين	844 557	122 286	722 271	17
المقترح الأولي لم يتضمن جميع احتياجات المستخدمين	730 659	128 003	602 656	7
تركيب زجاج للأبواب الجانبية	777 371	588	776 783	11
	805 207	-	805 207	10
	792 010	-	792 010	9
تغيير أماكن مآخذ الطاقة الكهربائية في الأثاث وتركيب لوح زجاجي للباب الجانبى خارج ساعات العمل	980 139	17 514	962 625	34
تعديلات على الأبواب الخشبية وملحقاتها المعدنية	820 095	3 513	816 582	22
تركيب أغطية لسخانات الحمل الحراري	892 190	9 996	882 194	23
ألواح إضافية عازلة للصوت وأعمال جرافيك إضافية	904 224	21 321	882 903	33
تجويد أطر الأبواب وتركيب مآخذ للطاقة الكهربائية للأثاث وأنظمة حجب الصوت	911 623	24 207	887 416	24
	853 172	-	853 172	25
	834 659	-	834 659	26
عمل إضافي متعلق بالمرشّات	993 064	17 977	975 087	35
	16 136 730	400 736	15 735 994	المجموع

المرفق الثاني

تغير تكاليف أثاث محطات العمل

(بـدولارات الولايات المتحدة)

ملاحظة	المجموع	أوامر التغيير	المقترح الأصلي	الطوابق المكتملة في مبنى الأمانة العامة منذ عام 2017
	306 115	-	306 115	12
مكاتب إضافية طلبها المستخدمون بعد الانتقال إلى المبنى	362 701	22 339	340 362	20
	436 688	-	436 688	21
رسوم زائدة عن المستحق اكتُشِفَتْ أثناء تسوية السجلات لطرح قيمة الخصومات الممنوحة واستعراض تكلفة الوحدة	368 927	(56 856)	425 782	14
مكاتب إضافية طلبها المستخدمون بعد الانتقال إلى المبنى	404 700	13 153	391 546	30
	435 208	-	435 208	31
صدرت أوامر إضافية متعلقة بالطابق 17 تحت أمر الشراء المتعلق بالطابق 7 لتيسير جدولة التنفيذ. ويجري الآن توزيع التكلفة على الطوابق الصحيحة	409 831	44 855	364 976	17
مصاريف مُحَوَّلَة لحساب الطابق 17 تمشياً مع التعليق أعلاه	396 189	(43 966)	440 155	7
مخازن إضافية	387 144	2 429	384 715	11
مخازن إضافية	396 986	9 283	387 703	10
	370 582	-	370 582	9
	402 513	-	402 513	34
تطبيق معدل الخصم الممنوح	347 752	(78 111)	425 863	22
	317 973	-	317 973	23
	442 548	-	442 548	33
	373 141	-	373 141	24
	385 100	-	385 100	25
	385 201	-	385 201	26
تطبيق معدل الخصم الممنوح، وأمر إضافي متعلق بأجزاء متنوعة للأثاث المعاد استخدامه	271 064	(99 214)	370 278	35
	7 200 362	(186 087)	7 386 449	المجموع